وطبيعة هذا النمو، الذي يبقى في اتجاهه العام نموا كومبرادوريا ـ تابعا.
ان ابرز التحولات الرأسمالية ذات العلاقة بتطور مزايا الطبقة العاملة هي:

أ ـ تنامي وزن الصناعة والقطاعات الانتاجية الحديثة وتحسن مساهمتها النسبية في الانتاج المحلي

اذا اخذنا النمو المطلق لعدد من القطاعات الانتاجية ذات الطبيعة الرأسمالية، بمعزل عن قطاع الزراعة، واذا قسنا هذا النمو بمساهمتها النسبية في توليد الناتج المحلي الاجمالي، فأننا سنلاحظ ان هذه القطاعات حققت وتيرة عالية نسبيا من النمو، وان لم يبلغ بعضها، ولا سيما الصناعة الاستخراجية والتحويلية، معدلات النمو المحددة لها في خطط التنمية الرسمية.

فاذا كانت القطاعات الانتاجية بالاجمال، اي بما فيها الزراعة، قد اسهمت في الانتاج المحلي الاجمالي بنسب متواضعة في نهاية السبعينات بالمقارنة مع الفترة ١٩٦٧/ ١٩٧٢، اي بما لا يتعدى ٧,٨٪، فان مساهمة القطاعات الانتاجية، باستثناء الزراعة، ارتفعت بمعدلات اكبر في الانتاج المحلي الاجمالي بالمقارنة مع فترة ١٩٦٧/ ١٩٧٢. فقد ارتفعت القيمة المضافة، المتحققة لدى قطاعات الصناعة والتعدين والماء والكهرباء والانشاءات، من ٣٢ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٢٨٠,٧ مليون دينار لعام ١٩٨٠. وشكلت هذه ما نسبته ١٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٧٢ و٣١٪ من هذا الناتج لعام ١٩٨٠. اي ان مساهمتها في الناتج المحلي ازدادت بنسبة ١٣٪ بين ١٩٧٢ و١٩٨٠[١٨].

خلال السنوات الثلاث ١٩٧٣/ ١٩٧٥، نما الانتاج الصناعي بمعدل سريع قارب ٢٣٪، وتجاوز معدل النمو المستهدف وكذلك معدل النمو في الستينات وهو ١٥٪، للسنوات ١٩٦٢/ ١٩٦٦[١٩]. اما في النصف الاخير من السبعينات، فقد نما الانتاج الصناعي بنسب دون المعدل المتوقع، لاسباب تتعلق بعدم استكمال تنفيذ عدد من المشاريع الصناعية الكبرى وارتفاع وتائر التضخم التي خفضت معدلات النمو الحقيقية. ومع ذلك، فقد بلغ معدل نمو الصناعة ١٣,٦٪ سنويا، حسب المصادر الرسمية، اما النسبة المتحققة فعليا فلم تتجاوز ١١,٣٪[٢٠]. والواقع ان الارقام القياسية للانتاج، التي تستند الى مؤشر كميات الانتاج وليس الى قيمتها بالاسعار الجارية، اظهرت وتائر نمو اعلى، فقد اظهرت الارقام المذكورة ارتفاعا في الانتاج من ١٣٩,١ نقطة لعام ١٩٧٢ (حيث ١٩٦٦ هي سنة القياس = ١٠٠) الى ١٥٢,٩ و١٦٢,٢ و١٨٠ في السنوات من ١٩٧٢ الى ١٩٧٥[٢١]. ثم ارتفع الانتاج الصناعي خلال السنوات ١٩٧٦/ ١٩٨٠ (بالمقارنة مع سنة القياس ١٩٧٥ = ١٠٠) على النحو التالي: ١٢٥ و١٢٩,٧ و١٥٩,٢ و١٨٨ و٢٣٢,١[٢٢].

ولقد نجم عن سرعة معدلات نمو القطاع الصناعي انه اخذ يحتل الموقع القائد للقطاعات الانتاجية، كما اخذ ينافس عدداً من القطاعات الخدمية (مثل التجارة والخدمات الحكومية ـ الادارة والدفاع في حجم مساهمته النسبية في الناتج المحلي الاجمالي. وفعلاً حل مكان احد هذين القطاعين كقطاع اول من حيث ترتيب مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي. الا ان هذا الموقع الاول لم يستقر طويلاً لقطاع الصناعة، من جراء النمو السريع للدخول الناتجة عن قطاع التجارة والخدمات الحكومية بعد عام ١٩٧٧[٢٣].

وتلفت الانتباه ايضا الوتيرة السريعة للغاية في نمو قطاعي الكهرباء والانشاءات. ففي عام ١٩٨٠، بات الدخل المتولد من قطاع الكهرباء يوازي ستة اضعاف ما كان عليه عام ١٩٧٢، بينما حقق قطاع الانشاءات عام ١٩٨٠ دخلا يوازي اكثر من عشرة اضعاف الدخل الذي انتجه عام